

بيان أول نوفمبر "دراسة قانونية"

Declaration of November 1st - Legal study-

1- قراوي عبد النور ، جامعة الجزائر2، (الجزائر)

abdenour.graoui05@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/05/13 تاريخ القبول: 2022/06/04 تاريخ النشر: 2022/06/15

ملخص: إن بيان الفاتح من نوفمبر 1954 لم يقتصر على الإعلان عن ميلاد جبهة التحرير الوطني لمباشرة الكفاح المسلح، ولا على الإعلان عن انتهاء مرحلة في حياة الجزائر المستعمرة و الدخول في مرحلة الحسم مع المستعمر الفرنسي.

إنما قدم البيان ملخصا للمشروع الثوري التحريري، ومرافعة لفائدته، ومساعدة في تأويله. أما إعداده فقد انطلق من مرجعيات فكرية وفلسفية وقانونية لها علاقة بهوية الشعب الجزائري وتوغل وجوده منذ القدم. وهذا الرجوع قد يوحى بالنزوع إلى تحرير البيان من معالم جزائرية خالصة. غير أن هذا النزوع يتراجع بفعل التأثير بإفراقات الليبرالية السياسية الغربية لا سيما ما تعلق بأهداف الكفاح المسلح التي وضعها البيان. مستندا في مشروعيته على ما نصت عليه المبادئ العالمية وخصوصا معاهدة لاهاي ومعاهدة جنيف 1949 التي شرعت المقاومة لأجل الاستقلال في ظل احترام حقوق الإنسان و حق الشعوب في تقرير مصيرها باستعمال شرعية الكفاح المسلح كوسيلة لتحقيق الغاية و هي -السيادة الوطنية و كذا التخلص من الاستعمار واستغلال الإنسان-.

إن الدراسة كمجال تحليلي لمدى قانونية بيان أول نوفمبر كدستور لدولة استمدت مشروعيتها من النصوص الدولية و عمق الشعب الجزائري و حضارته، و هو ما استندت عليه الثورة الجزائرية لنيل الاستقلال الوطني.

كلمات مفتاحية: البيان، النخبة، الثورة، الشرعية، التحرر.

*- المؤلف المرسل

Abstract: The Conqueror's declaration of November 1954 was not limited to announcing the birth of the National Liberation Front to initiate the armed struggle, nor was it limited to announcing the end of a stage in the life of colonial Algeria and entering into the decision phase with the French colonialist.

The declaration provided a summary of the editorial project, an argument for its usefulness, and an aid for its interpretation. As for its preparation, it relied on intellectual, philosophical and legal references that have to do with the identity of the Algerian people, and their existence has gone far into the past. This comments may suggest a tendency to edit the declaration from pure Algerian benchmarks. However, this tendency is mitigated by the influence of Western political liberalism, especially with regard to the goals of armed struggle set out in the declaration. Based on its legitimacy on what was stipulated in universal principles, particularly the Hague Convention and the 1949 Geneva Convention, which legitimized resistance to independence in light of respect for human rights and the right of peoples to determine their own destiny using the legitimacy of armed struggle as a mean to achieve the goal - national sovereignty, as well as the end of colonialism and human exploitation-.

The study is an analysis of the legality of the declaration of November 1 as a state constitution which drew its legitimacy from international texts and from the depth of the Algerian people and its civilization, on which the Algerian revolution supported to achieve national independence.

Key words : The declaration, The elite, The revolution, The legitimacy.

● مقدمة

لقد وقع التفكير في بيان أول نوفمبر وأثيرت نقاشات حول ضرورته ومحتواه مطولا بين القادة الستة في اجتماعاتهم التي عقدوها خلال شهر أكتوبر، كان آخرها اجتماع 23 أكتوبر 1954 الذي تم فيه الفصل النهائي في المسودة المقدمة من قبل محرريه، بوضياف، بن مهدي وبن بولعيد في إعداده و تحديد مضامينه. فقد أخذ مبدأ تشاورينا وهي القاعدة الأسى في أول تشريع جماعي وديمقراطي كما ذكرنا سابقا نظرا لصعوبة القضية التي سيجملها. وما يتطلب ذلك من صياغة أيديولوجية وسياسية وقانونية مركزة.

وقد أعد باللغة الفرنسية¹ ثم ترجم لاحقا من قبل مسؤولي الولايات في الداخل عام 1957. ولم تكن الترجمة موحدة آنذاك، حيث يذكر رايح بيطاط أحد أعضاء مجموعة الستة ، أن إجراء سحب البيان و توزيعه كلفت بها المنطقة الرابعة التي كانت تحت مسؤوليته ، وقد أشرف شخصا على العملية يقول (... المحتوى: في رقبه وسحبه الصحفي المناضل محمد العيشاوي الذي عين لهذه المهمة من قبل المنطقة الرابعة وأنا الذي اصطحبته شخصا إلى بلكور وقدمته إلى مناضل صاحب مقهى وهو أحمد زهوان الذي تكفل بنقله إلى المنطقة الثالثة².

المحتوى :

أما بشأن المحتوى والأفكار التي تضمنها والتكتيك الذي اعتمد في إعداده فيقول فيها بوضياف : لم يقع أي تعمق جاد في الحركة ولم يستطع المنظمون أن يتوسعوا في المضمون السياسي أكثر مما تناولوه من البيان.

وفي ذلك كله في نظرنا - موقف تكتيكي ونظرة إستراتيجية، و مسؤولية وطنية كاملة³ حيال المستقبل والأجيال القادمة. و لأجل القراءة السليمة لنص و محتوى بيان أول نوفمبر 1954م. فإنه مطلوب منا الاستجابة والاستحضار الصارم للبعد القانوني والمنهجي في المسألة ممثلا في حتمية وضعه - أي البيان - في سياقه قبل الفاتح من نوفمبر وبعده وكذلك المجموعة القيادية ذات الصفة السياسية والدبلوماسية. وهي تحمل هجين من الإيديولوجيات والأفكار ما عدا القلة من الثوريين العسكريين الذين فرضت عليهم ظروف المعركة التاريخية و واقعها الموضوعي الذي كان سائدا آنذاك عشية صياغته كما يجب تتبع القراءات والتعليقات والنصوص التي جاءت ضمن السياق الثوري بعده، من مواقع قيادية ومؤسسية، أو عبر منابر إعلامية ناطقة باسم الثورة، و كذلك مراعاة فارق المستوى التكويني العقائدي الفكري والسياسي وتبينه لدى

قادة الثورة ومسؤوليها الميدانيين⁴ حيث كان أغلبهم من الجيل الثوري لما قبل في الداخل دفعت الضرورة بعضا منهم إلى مغادرة أرض المعركة لتمثيلها في الخارج من خلال المعركة السياسية والقانونية والإعلامية ...

كل تلك الحثيات و المعطيات مطلوب استحضارها في قراءة البيان لمتابعة التحليلات و التفسيرات التي أعطيت له، سواء خلال فترة الكفاح أو بعد الاستقلال حتى يضمن أكبر قو ممكن من الموضوعية العلمية و التوازن المنهجي في تناول مضامينه و مدلولاته.

المحاور الكبرى لبيان أول نوفمبر 1954 م :

من خلال الإطلاع الأولى على البيان يبدو لنا بأنه يتضمن أربعة محاور رئيسية:

- 1- الظروف و العوامل الظرفية التي دفعت إلى صياغته و تقديمه كإعلان و بلاغ لاندلاع الثورة التحريرية باسم جبهة التحرير الوطني .
 - 2- تحديد طبيعة الثورة و أهدافها ووسائل كفاحها وإطارها الوجداني المغربي مع تأكيد صعوبة المهمة و عظم المسؤولية، لكن كنتيجة النصرات لا محالة. محور يرسم و يحدد المعالم الكبرى للدولة الجزائرية المستقلة و أسسها الدستورية الوطنية و الحضارية.
 - 3- إبراز طبيعة المعركة مع المستعمر الكولونيالي الإمبريالي. و إعلان شروط التسوية الممكنة معه مع تقديم الضمانات الكافية لمصالحه المشروعة⁵ و القانونية ثقافيا و اقتصاديا و كذلك بالنسبة لرعاياه من المستوطنين و حلفائه الآخرين من الحركي و غيرهم.
 - 4- إعادة قضية الثورة إلى حصنها الطبيعي وهو - الشعب الجزائري - كما استفتح البيان و ختم - و تحميلة المسؤولية في النجاح و تحقيق النصر و اعتبل القضية قضيته. كذلك الأمر بالنسبة للثورة و الجبهة و أخيرا الإعلان عن استعداد مفجري الثورة للتضحية الكاملة لأجلها.
- لرصد هذه العناصر و تحليل مضامين كل محور للكشف عن دلالاته الفكرية و القانونية، السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية سنعمد إلى تناولها و تعيين المواضيع المختلفة التي وردت في البيان، و في إطار الحفاظ على الوحدة العامة للبيان دون الإخلال بعناصره و أجزائه مع محاولة التركيز أكثر على جانب الإثراء الفكري و الإيديولوجي و التشريعي، لمحتواه و تصوراته لاستخراج ما أمكن من الأسس و المبادئ القانونية للتنظير لمشروع مجتمع وطني يتناغم مع محددات التاريخ و الهوية الوطنية و الحضارية.

أ- المحور الأول :

إن ديباجة البيان و فقرته الأولى ركزت على توضيح أسباب نشر البيان و الذهاب إلى العمل الثوري وكانت الحملة الأولى في أساسها ذات بعد قانوني تشريعي⁶ ذلك أن معدي البيان ألزموا أنفسهم بطاعة صاحب الحكم و هو الشعب.

كما أن البيان جاء مخاطبا الشعب قبل المناضلين، و جعل من كل أفراد الشعب مناضلين من أجل القضية الجزائرية، أنتم الذين تصدرون حكمكم في هذا المسعى المتمثل في الذهاب إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي... ولأجل رفع اللبس والتأويل الخاطئ الذي يمكن أن يوقعه الاستعمار وعماله وربما بعض محترفي السياسة من الجزائريين الذين لا يؤمنون بالأسلوب الثوري كوسيلة للتحرير، نقصد هنا بالتحديد - النخبة الجزائرية من البيانين والشيوعيين وربما أيضا أنصار الإصلاح السياسي من حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، والعلماء المسلمين.

إن الفقرة الأولى من البيان جاءت واضحة كل الوضوح ذلك أنها خاطبت الشعب الجزائري، و جعلت من كل أفراد مناضلين لأجل القضية الوطنية .

لقد ذكر البيان بالإنجاز السياسي الذي حققته الحركة الوطنية طيلة نضالها الطويل و بلوغها المرحلة الأخيرة ممثلة في ضرورة الإعلان الثوري و الكفاح المسلح لأن الشعب مهياً لذلك إذ جاء في البيان: "... نعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل... التي دفعتنا إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي".⁷ ليواصل التنبيه إلى خطورة الموقف المعادي للثورة الذي سيستغل الظرف ليقدم التأويل الخاطئ لها. قد تتبعه بعض القوى المتحالفة مع المشروع الاستعماري - بقصد أو بغير قصد - في ترويج أكاذيبه ومزاعمه ضد الثورة، يقول البيان: "... رغبنا أيضا هو أن نجنبكم الالتباس الذي يمكن أن تدفعكم فيه الإمبريالية وعمالها الإداريون وبعض محترفي السياسة الانتهازية".

الملاحظ هنا أن صانعي البيان ومفجري الثورة أنهم قدروا جيدا حساب العدو الفرنسي ورد فعله مع باقي أذنايه للشعب و المناضلين الوطنيين و الخصوم السياسيين كذلك ... كما هو جزء من التكوين الثوري الذي بقي من الاختراق النفسي والفكري وبالتالي تحصين العمل الثوري الوليد حتى يشب على أسس فكرية وقانونية مستمدة من مبادئ وقيم دستورية عالمية.

بعدها انتقل أصحاب البيان إلى التذكير بالظروف المحلية التي أقنعتهم باستصداره و توجيهه كنداء للإعلان عن بداية العمل الثوري، وانطلاق الكفاح المسلح فجاء: "... فنحن نعتبر قبل كل شيء أن الحركة الوطنية، بعد مراحل من الكفاح، قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية"⁸ مذكرا بالهدف الثوري لأية حركة ثورية خاصة، وفي هذه المرحلة التي انتشر فيها المد الثوري وسادت فيها مبادئ نبذ الاستغلال للإنسان وكذا الحفاظ على الحقوق والحريات الفردية والجماعية .

وقد أقر محررو البيان بأن النظرية الثورية الوطنية قد تحققت و مما ساعد على ذلك توجه معظم الدساتير العالمية إلى نبد استغلال الإنسان وانتشُل مبادئ الحرية و العدالة الاجتماعية في المواثيق الدولية التي أقرتها المؤسسات العالمية و على الخصوص هيئة الأمم المتحدة التي استوجبت على كل دول العالم المحبة للحرية، أن تدرج مبادئ السلم والمساواة في دساتيرها و اتفاقياتها الثنائية و متعددة الأطراف،⁹ وهو ما يعطي البيان قوة دستورية عالمية ومنه الشرعية القانونية لثورة أول نوفمبر 1954.

أما بخصوص الظروف الإقليمية و الدولية فهي ملائمة و مناسبة للعمل الثوري التحريري، خاصة وأن ثورتَي تونس و المغرب قد قامتَا ولا تزالان مشتعلتين،¹⁰ وهما ما يستوجب ضرورة اللحاق بهما.

و هنا نلاحظ أن أصحاب البيان جعلوا من مبدأ الاستقلال و الحرية و التي صبغت مبادئ وأفكار الأحزاب السياسية الثورية في المغرب العربي - حزب الاستقلال - الحزب الدستوري - انتصل الحريات الديمقراطية - فالملحوظ في اختيل التسميات أنها تحمل مصطلحات دستورية و قانونية ذات أبعاد و مبادئ عالمية. كما أن استعمال أصحاب البيان لمفردة - وجب علينا - وهي مصطلح قانوني يفيد للزومية و الجبرية، و حتى لها أبعاد فكرية دينية حتى وإن تفادى أصحاب البيان التصريح بها و اكتفوا بالتلميح لتفادي استغلالها من طرف الاستعمل على أنها حرب دينية، و يستقوي بالأفكار الصليبية و إن كانت هذه الإيديولوجية ستظهر بعد اندلاع الثورة مجسدة في شعار " الله أكبر " في بداية المعارك و أثناءها.¹¹ و ذلك استلهاهم لمشاريع النضال المشترك التي بدأت بتأسيس لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة عام 1947م، بين الأحزاب المغربية الرئيسية الثلاث. حزب الشعب الجزائري - الحزب الدستوري التونسي - حزب الاستقلال المغربي ، إلى جانب جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، جاء في نص البيان بهذا الخصوص : " إن أحداث المغرب و تونس لها دلالاتها في هذا الصدد فهي تمثل مراحل الكفاح التحرري في شمال إفريقيا ، إننا منذ مدة طويلة أول الراغبين إلى الوحدة في العمل ".

على المستوى الدولي يذكر البيان بحالة الانفراج الدولي الحاصل بين المعسكرين الشيوعي و الرأسمالي في إطار سياسة التعايش السلمي إلى جانب تنامي المد التحريري في المستعمرات و هزيمة فرنسا في ديان بيان فوشو ماي 1954م، أمام الفيتناميين ثم رضوخها للتفاوض معهم¹² إلى جانب التعاطف و المساندة العربية و الإسلامية لقضيتنا و الدعم الدبلوماسي الذي ستحظى به عندهم ...

كل تلك المعطيات و الظروف الدولية جد مواتية لقيام ثورتنا و نجاحها يقول (أما في الأوضاع الخارجية فإن الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها

قضيتنا التي تجد سندها الدبلوماسي وخاصة من طرف إخواننا العرب والمسلمين) وهو ما جاء على لسان طه حسين أن مصر لا تعترف بقانون الغزو¹³ نستنتج من ذلك أن مجموعة 06 + 03 المفجرة للثورة كانت على إطلاع جيد بأوضاع العالم الخارجي تتابع عن كثب تطورات الموقف الدولي من خلال تطور إيديولوجياته الدستورية و القانونية من الواقع الاستعماري وكذا المد التحرري ونجاحاته، وقد حاولت الاستفادة من هذه المبادئ والأوضاع في التخطيط لدستور الثورة وإعلانه في الوقت المناسب وهو ما يعني توفر جانب كبير من الوعي الدبلوماسي والفقه القانوني عندهم والاستعداد لممارسته. وكذا الاستفادة من متغيرات السياسة الدولية لصالح الثورة الجزائرية.

بعدها ينتقل البيان إلى استعراض واقع الأزمة الداخلية للحركة الوطنية ولحزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية تحديدا - مركزا على حالة الجمود والروتين الذي أصابها وجعلها تحيا على الهامش الثوري في ظل عدم تحقيق المساواة بالخصوص ولو تلميحا لأن أهم مطالبها التي لم تتحقق هي إصلاح الأوضاع البائسة و تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع وبقيت غارقة في أوهام المطالب السياسية التي تعلقت بالفتات الاستعماري ومشاريعه وقوانينه الجائرة بدعوى أوهام المشاركة وتحصيل الحقوق وإنجاز العمل الديمقراطي المشترك في ظل سلطة الاحتلال ووصايته . فهذا الذي ركنت إليه قد ضيع عليها فرصة الخروج من شرنقة الاحتلال التي لفت عنقها كما جعلت الاستعمل يتمادى في هضم الحقوق والمساس بالحريات الفردية والجماعية.

إنها التجربة المريعة مع الاستعمل وتلك التي كانت خلاصتها الاقتناع بضرورة الذهاب إلى الكفاح المسلح متخذين من جهة التحرير الوطني كحركة جديدة تجديدية ثورية إطارا واحدا ووحيدا لهذا الكفاح. كما ستفتح أحضانها لكل الجزائريين من كل الفئات و التيارات و الطبقات الاجتماعية، و هو جانب هام في تحميل المسؤولية للجميع دون تفرقة وهي أهم مبادئ وقيم ودساتير الثورات الشعبية.

"... إن حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها محطمة نتيجة سنوات طويلة من الجمود و الروتين ... إن المرحلة خطيرة ... رأيت مجموعة من الشباب المسؤولين و المناضلين الواعين ... أن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق ... لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية إلى جانب المغاربة و التونسيين".¹⁴

ومنه فقد انطلق معدوا البيان من واقع الأزمة و تجلياتها ليوجهوا نداءهم للشعب الجزائري و قواه الحية السليمة للالتفاف حول الجبهة لتبني خيار العمل المسلح كوسيلة وحيدة ضد العدو الفرنسي و يفرض هذا المنطق على الأطراف المتصارعة.

يقول سليمان الشيخ : " .. لقد صور لنا بيان أول نوفمبر 1954، الحالة الهابطة للحركة الوطنية و هي تفقد كل شيء و تدخل مرحلة اليأس التام عشية اندلاع الثورة. وهكذا أصبح العمل الثوري هو الأمل الوحيد لانتزاع الحق".¹⁵ و تحقيق النصر و هو مقرون بضرورة اجتماعية و حياتية، و مشروعية وطنية وإنسانية في عملية لازمة و مبررة بين الوسيلة و الغاية.¹⁶

تلك كانت خلاصة الخلفية الموضوعية الواقعية والقانونية المقنعة و المبررة لقرار الذهاب الى الثورة و هو ما تدعمه الاتفاقيات والمنظمات الدولية كعمل ثوري استقلالي لتحقيق غاية وهي إحدى المبادئ الكبرى العالمية المتمثلة في حق الشعوب في تقرير مصيرها .

ب -المحور الثاني :

بعد توضيح الظروف و العوامل التي أدت إلى " استصدار البيان " و إعلانه للشعب الجزائري و الرأي العام الفرنسي و الدولي ... انتقل البيان إلى عرض الخطوط العريضة للبرنامج السياسي ودعائمه القانونية والعسكرية الذي تعترف الثورة بإنجازه مجددا الهدف العام و الأهداف الداخلية والخارجية بوضوح و دقة (.ولكيكي نبين بوضوح هدفنا فإننا نسطر الخطوط العريضة ...) ¹⁷

الهدف: الاستقلال الوطني بواسطة:

(1 إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية والاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

(2 احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني).¹⁸

وهي ضمانة مسايرة المبادئ العالمية و دساتير الدول ومنها حتى الدستور الفرنسي سنة 1946. و عليه فقد كشف البيان عن الهدف الأساسي العام من اندلاع الثورة و حدده بالاستقلال الوطني.

فإقامة الدولة الجزائرية يعني فيما يعنيه إلغاء واقع الاحتلال و منظومته القانونية الاستعمارية في الجزائر وإعادة بعث الدولة الوطنية الجزائرية صاحبة السيادة الكاملة على الأرض. الثروات، الشعب، والقرارات، والقوانين، وذات الامتداد التاريخي والحضاري. تلك الدولة التي اغتصبها الاحتلال الفرنسي و صادر مؤسساتها وقهر شعبيها بقوانين و أفعال تعسفية ردحا من الزمن فسعى الأمير عبد القادر (1932-1947) إلى بعثها وإعادة تأسيسها

بكل مكوناتها ووضع نصوصها الأساسية لكن الاحتلال عطل مشروعه الوطني،¹⁹ وقد جاءت ثورة نوفمبر 1954م لاستئناف دورة التأسيس والبناء للدولة الوطنية المغيبة من جديد . إن التساؤل المطروح بشأن طبيعة الدولة التي أعلنها بيان أول نوفمبر 1954م والتي عبر عنها بـ " إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية والاجتماعية ذات السيادة في إطار المبادئ الإسلامية هو: هل هذه المبادئ - الديمقراطية والاجتماعية، السيادة، المبادئ الإسلامية" كان لها حضورا في نصوص ووثائق الحركات الوطنية ونصوص الاتفاقيات الدولية.

لقد جاءت العبارة الأولى في تحديد لنوع الديمقراطية " ذات الصبغة و النمط الاشتراكي" بينما في العبارة الثانية إطلاق للمعنى لترك مساحة الاجتهاد واسعة بخصوص نوع الديمقراطية التي تتطلبها الضرورة والمرحلة والحاجة، بل إنها الديمقراطية التي تتأطر ضمن المبادئ الإسلامية كما جاء في آخر العبارة، أي أن لا تتعارض فلسفتها ومنطقها مع القيم والتشريع الإسلامي²⁰ فكرا و ممارسة وسلوكا. حيث نصتسقاط الواو من المترجمين كان مقصودا وليس من باب الخطأ، والذي يؤكد ذلك ما ورد في أرضية الصومام 1956م من إسقاط لإطار ومبادئ الدولة. إ . حيث نصت في تعريف الدولة المراد إقامتها بعبارة (... دولة جزائرية في شكل جمهورية ديمقراطية واجتماعية ..)²¹

أما بشأن عبارة « ذات السيادة » ففيها من الدلالة الدستورية ما يستوقفنا، إذ أن التأكيد على مصطلح « السيادة » فيه رفض صريح لكل قوانين وأشكال الوصاية والتبعية للاحتلال. أي رفض للشكل " الفدرالي " الذي كانت النخبة تعزف على وتره سياسيا وكذلك رفض للحكم الذاتي المنقوص. كما هو الحال مع الجارتين تونس والمغرب.²² كما فيه كذلك إشارة قوية إلى رفض الانخراط في الصراع الدولي آنذاك ممثلا في الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي الشيوعي والغربي الرأسمالي وسعيهما إلى احتواء الحركات التحريرية وثورات الشعوب - خاصة الكتلة الشرقية - لفرض إيديولوجيتها عليها ووصايتها السياسية.

بذلك فإن البيان أقر مبدأ السيادة الكاملة غير المنقوصة للدولة المستقلة التي يرغب في تشييدها كثمرة لكفاح الشعب وتضحياته. كما أكد على إصرار أصحابه (البيان) على بعث " الدولة الوطنية " الحرة " الديمقراطية والاجتماعية ذات السيادة في إطار المبادئ الإسلامية ". و هنا بيت القصيد، فما المقصود بالمبادئ الإسلامية وهل سبق ورودها كذلك في الأدبيات السياسية للحركة الوطنية وهل تم الالتزام بها ضمن المسار الثوري وفي سياق العمل لإعادة بناء الدولة الوطنية الجزائرية.

إن قضية الإسلام ومبادئه تعد من أبرز وأهم القضايا التي صاحبت وواكبت حركة الجهاد الوطني أيام المقاومة في القرن 18م، وفي فترة النضال الثقافي والسياسي الوطني على عهد الحركة الوطنية. وكان أقوى فصيل تبني "القضية الإسلامية" هي جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي حملت شعار "الإسلام ديني والعربية لغتي والجزائر وطني". كما أن جل وثائق PPA - حركة الانتصار للحريات - كانت تنص على «المبدأ الإسلامي» كمنطق و دستور وسلوك في نضالها السياسي الوطني. بل إن مجموعة النخبة بنوعها «الليبرالي والشيوعي» كثيرا ما رفضت الإدماج الكلي وأصرّت على الحفاظ على القوانين والنصوص في أحوالها الشخصية الإسلامية، انتماء وعقيدة وسلوكا و تطبيقا دون أن تتنازل عليها.²³

يمكن القول أن بيان أول نوفمبر 1954 و في سياق تحديد هدفه العام قد حمل الملامح والخطوط العريضة لمشروع دولة و مجتمع يتأسس ضمن إطار دولة وطنية جزائرية حرة و عادلة ديمقراطية ذات سيادة في إطار المبادئ الإسلامية مستجيبة بوفاء لعناصر هويتها الحضارية و خصوصياتها الوطنية والقومية. يفتخر مواطنوها بالانتماء إليها و خدمتها وحراسة حدودها. تلغي كل ارتباط بالنظام الكولونيالي الذي عطل حركيتها و دورتها التاريخية طيلة قرن و ثلث القرن.

بل أن القسم الثاني من الهدف العام ، فقد قدم التزام الشرف بحماية الأقليات غير المسلمة (مستوطنون من المسيحيين واليهود) في الجزائر تلك التي ترغب في العيش في كنف " الدولة الوطنية الجزائرية " التي حدد مبادئها وفلسفتها البيان، فحقوقهم وحرياتهم الأساسية مكفولة من حيث كونهم غير جزائريين أو عند قبول المواطنة الجزائرية حسب رغبتهم ، فلن يقع تمييز تجاههم لا في الانتماء الاجتماعي ولا في العقيدة الدينية . بل أن نصوص و قوانين الدولة هي التي ستضمن ذلك.

إذ جاء في البيان (... احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني)،²⁴ بهذا اكتمل الهدف الذي حدده البيان للثورة في " دولة جزائرية ديمقراطية واجتماعية ذات سيادة ضمن إطار المرجعية الإسلامية " تلك الدولة التي تحترم الآخرين و تحترم حرياتهم الاجتماعية و الدينية لهدف عام،²⁵ و تستمد قوتها و شرعيتها الدستورية من الاتفاقيات الدولية ومبادئ الأمم المتحدة وعلى الخصوص معاهدة لاهاي و كذا معاهدة جنيف 1949.

- 1- وقد سحبت 2300 نسخة للبيان يوم 27 أكتوبر 1954 ونقلت إلى الجزائر العاصمة لتوزيعها، وكلف محمد بوضياف بنقل البيان إلى الوفد الخارجي للثورة بالقاهرة لنشره ، لكن تأخر حصوله على التأشيرة من سفارة مصر بسويسرا جعله يعمد إلى إرساله عبر البريد السريع إلى القاهرة ليزداع في وقته المحدد له.
- 2- محمد عباس : رواد الوطنية . ط 1 دارهومة - الجزائر - 2005. ص. 100.
- 3- يلاحظ أنه على الرغم من تحديد الإطار العام للثورة و مرجعيتها ممثلة في القيم والأحكام و المبادئ الإسلامية ، إلا أن طبيعتها وآليات التنفيذ لم يتم تحديدها على درجة من الدقة و الوضوح.
- 4- علي كافي : مذكرات الرئيس علي كافي ، ط.2 ، دارالقصبة للنشر - الجزائر - جوان 2011. ص. 43.
- 5- تفسر على أن البيان يتعامل من خلاله مع المجتمع الدولي وقوانينه و مبادئه التي تضمنتها الإتفاقيات والهيئات الدولية في قوانينها و مبادئها.
- 6- أنتم الذين ستصدرون حكمكم علينا ، لا حكم إلا للشعب.
- 7- النصوص الأساسية لجهة التحرير الوطني 1954-1962، نشر و توزيع قطاع الإعلام و الثقافة و التكوين " حزب جبهة التحرير الوطني " الجزائر 1987. ص. 03.
- 8- النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني 1954-1962 المصدر السابق، ص. 3.
- 9- النصوص التنظيمية لمبادئ هيئة الأمم المتحدة .
- 10- النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني 1954-1962، المصدر نفسه، ص. 3.
- 11- مولود قاسم نايت بلقاسم : ردود الفعل الأولية داخلا و خارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر ط. 1 1404 هـ - 1984 م. قسنطينة - الجزائر. ص. 50.
- 12- مولود قاسم نايت بلقاسم : ردود الفعل الأولية المصدر نفسه. ص. 17.
- 13- يذكر الدكتور مولود قاسم نايت بلقاسم المصدر السابق . ص. 188 (يقول المرحوم طه حسين و هو وزير للتربية الوطنية " لن تتوقف مصر أبدا من تأييد التونسيين والمغاربة ، فمصر ستناصر أيضا الجزائريين في مطمحهم إلى الإستقلال ، وإن كانت فرنسا تدعي أن الجزائر جزء لا يتجزء من أرضها ، و ذلك أن مصر لا تعترف بقانون الغزو ، ولأن الجزائريين ليسوا فرنسيين إطلاقا " و هنا نلاحظ ضرب أهم المبادئ القانونية الفرنسية في الصميم.

- 14- النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني 1954-1962، المصدر السابق ص.3.
- 15- يذكر أن هدف البيان هو انتزاع الحق لأن النصوص القانونية الفرنسية التي كانت تطبق على الجزائريين تجردت من كل إنسانية و لا مشروعية.
- 16- سليمان الشيخ : الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين - ترجمة محمد حافظ الجمالي ط.1 دار القصة للنشر - الجزائر 2003 - ص.267.
- 17- النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني 1954-1962، المصدر السابق ص.3 و ما يليها.
- 18- النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني 1954-1962، المصدر السابق ص.4.
- 19- عبد الله شريط : مع الفكر السياسي الحديث. ط. 1 المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر. ص. 86 و ما بعدها.
- 20- و هو ما حرصت عليه كل دساتير الجزائر المستقلة المتتالية منذ دستور 1963 إلى دستور 2016م سواء في الديباجة أو بصريح العبارة من خلال مواد الدستور.
- 21- النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني 1954-1962، المصدر السابق ص.12.
- 22- خاصة النموذج التونسي في تبنيه للاستقلال المرحلي القائم على مبدأ " خذ و طالب " أو سياسة " المراحل " والتي ستكون أساس التفاوض بينهم وبين الفرنسيين بدءا من سنة 1955 لتتوج باستقلال ذاتي " حكم ذاتي ".
- 23- مقابل قبولها بالاندماج الاجتماعي و السياسي في مجتمع المستوطنين بدءا من أواخر الثلاثينات و حتى اندلاع الثورة التحريرية 1954م أنظر...
- Harbi Mohammed : Le FLN Mirage et Réalité 1945-1962. NAHD. Alger. 1993.
- 24- النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني 1954-1962، المصدر السابق ص.12.
- 25- محمد البشير الإبراهيمي : في قلب المعركة . ط.1 دار الأمة - الجزائر. 1997. ص.8.